

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر

في سورية خلال الفترة 2000-2010

الدكتورة رشاش سوروب

جامعة القلمون- سوريا

JEL: O11, O19, R11, R42 تاريخ الاستلام: 05/10/2014 تاريخ قبول النشر: 13/12/2014

الملخص:

بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسب أهمية متزايدة بعد تزايد الفوائض المالية في الدول النفطية والغنية، وتزايد حاجة البلدان النامية إلى الأموال الاستثمارية لتمويل عملية التنمية، ففي حين يهدف المستثمر الأجنبي تحقيق أعلى الأرباح، تنظر الدول المضيفة إلى هذه المسألة كعامل مساعد لها لردم الفجوة الاستثمارية التنموية، بينما تستخدمها المؤسسات المالية الدولية والمراكز الرأسمالية العالمية لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية ومالية، يأتي في مقدمتها دفع البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وسورية، كواحدة من البلدان النامية، فتحت أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر، ووضعت السياسات وأصدرت العديد من التشريعات لخلق مناخ الاستثمار المناسب، إلا أن النتائج لم تكن على مستوى الأهداف المنشودة، وخاصة في ظل العقوبات الاقتصادية الأخيرة على سورية. وقبل صدور التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في بداية التسعينات من خلال قانون الاستثمار رقم 10/ لعام 1991، لم يكن هناك استثمارات أجنبية ذات وزن معتبر (عدا القطاع النفطي)، ولوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتوجهت معظم الاستثمارات إلى القطاعات الخدمية والريعية (النفط والسياحة وقطاع العقارات والمصارف)، فما زال الاستثمار الأجنبي المباشر مُعرضاً عن الإسهام الجدي في المشروعات التنموية رغم صدور العديد من التشريعات المحفزة، كما أن الإجراءات البيروقراطية والفساد، يُتخذان ذريعة لعدم الإقدام من قبل المستثمرين الأجانب. لذلك لا بد من التركيز على الادخارات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشروعات التنموية؛ كما لا بد من بذل جهود إضافية من أجل القضاء على الفساد والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية، وفي جميع الحالات لا بد من التركيز على عدم تضمين اتفاقاته أية شروط سياسية وأن يضمن بشكل خاص خلق مزيد من الوظائف وفرص العمل ونقل التكنولوجيا وتوطينها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، المؤشر المركب للمخاطر

القطرية، مؤشر الأداء

Abstract:

The FDI started to get a growing importance after financial surpluses in oil and rich countries, and the increased need of developing countries for investments and finance the development.

Whereas investors look at FDI to achieve high earnings, the hosting countries look at this issue as an assistant factor to fill in the developed investment gap, where the international financial establishments and the global capital centers use it to achieve economic, political and financial goals, mainly to push the countries which host the foreign investments to merge the global economy.

As one of the developing countries, Syria has allowed foreign direct investments, and draws the policies and issued a lot of legislation to create the suitable investment environment, but the results were not at the level of the desired goals specially under the imposed economic sanctions on Syria. Before the issuing of special legislations to encourage the investments through "LAW 10", 1991, there were not any valuable foreign investments "EXCEPT THAT RELATED TO OIL." It was noticed an obvious reluctance of the foreign companies in the real economic sectors and most of the investments moved to service and rent sectors (OIL, TOURISM, and PROPERTIES AND BANKING).

In spite of issuing a lot of incentive legislation, but the foreign investment refrains from the serious contribution in the developing projects. Besides, the bureaucracy and corruptions are the used by investors to avoid going on as a plea.

So, it is important to concentrate on the domestic savings and directing them towards the developing projects to get rid of corruption and reduce the bureaucracy procedures.

In all cases, it is important to exclude any political conditions and particularly to guarantee more jobs and to carry out the technology and know how.

Key words: Foreign Direct Investment, Investment Environment, Regional Risk Index, Performance Index.

مقدمة:

تعتمد البلدان النامية، بشكل أساسي، في تمويل عملية التنمية على تشجيع الاستثمار بشكل عام، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تناول هذا الموضوع العديد من الدراسات، بما فيها التقرير الذي قدمه لستر بيرسون بتكليف من البنك الدولي، الذي تجسدت خلاصته بـ «إذا تعاونت البلاد النامية مع البلاد الرأسمالية في تنفيذ مجموعة من المقترحات فإن هناك دفعة قوية من التنمية سوف تتحقق في البلاد النامية...»⁽¹⁾، وأكد التقرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر أمر لا غنى عنه للبلدان النامية نظراً لما يأتي به من موارد حقيقية وخبرات ونقل للتكنولوجيا، شرط أن توفر البلدان النامية المناخ الاستثماري الملائم والظروف المناسبة لرأس المال الأجنبي؛ وتلتقي نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين مع توجهات هذا التقرير، وتشكل الليبرالية الاقتصادية الجديدة جوهر الأفكار التي قُدمت للبلدان النامية، أهمها:

- (1) تحرير الأسواق والتجارة الخارجية واعتماد اقتصاد السوق،
 - (2) اعتماد حكومة الحد الأدنى (انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي من خلال الخصخصة وبيع القطاع العام، وتخفيض الإنفاق العام)،
 - (3) حرية حركة رأس المال في إطار مفهوم العولمة المالية، ويشير تقرير للإسكوا «إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد صب بمعظمه في قطاعي العقارات والنفط خلال العقد الأخير، يليهما بفارق كبير قطاعي التصنيع والسياحة»⁽²⁾.
- في سورية وبعد التحول الحاصل في السياسات الاقتصادية والمالية منذ إقرار التوجه نحو إشراك القطاع الخاص (المحلي والعربي والأجنبي) في عملية التنمية، صدر العديد من الأنظمة والقوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار منذ تسعينات القرن الماضي تحت عنوان تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الخطة الخمسية العاشرة، توقعت الخطة أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي (180) مليار ل. س خلال سنوات الخطة، إلا أن تقرير تتبع أداء الخطة للعام 2010، أوضح أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتجاوز (70) مليار ل. س⁽³⁾ نهاية (2009)، ويؤكد رئيس هيئة تخطيط الدولة أن «الاستثمار الأجنبي المباشر شهد ازدياداً خجولاً، توجه معظمه للسياحة والنفط والمصارف»⁽⁴⁾، أي أن التشريعات والإعفاءات والمزايا لا تكفي وحدها

لجذب الاستثمارات المطلوبة كما تعتقد الجهات الحكومية في سورية، وهذا ما سيتم تناوله في متن البحث.

مشكلة البحث: في إطار السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة وفي إطار الانفتاح الاقتصادي، عملت سورية على إشاعة المناخ الاستثماري الذي يشترطه ويتطلبه الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إليها، ومن هنا جاءت سياساتها الاقتصادية التي ربطت حركة التنمية بحركة رؤوس الأموال الأجنبية، في حين أن الأزمات الاقتصادية المتلاحقة منذ سبعينات القرن الماضي، أثبتت عدم صدقية مقولة إمكانية الاستثمار الأجنبي المباشر في حل معضلة الفجوة الاستثمارية، وأوضحت الأحداث اللاحقة مخاطر الاعتماد على هذا النوع من الاستثمار.

بناء على ما سبق، يجب الإجابة على السؤال الجوهرى التالي: هل استطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية حل معضلة الفجوة التمويلية؟ وما دور رأس المال الأجنبي الداخل إلى سورية في حركة التنمية؟ وما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية؟ وهل فعلاً انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي ليحل بدل الاستثمارات الحكومية؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث بأن تغيير السياسات الاقتصادية وتقديم من التسهيلات والمزايا، والتعديل الحاصل في القوانين والتشريعات بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا يؤدي إلى استقطاب هذه الاستثمارات ولم ينجح في تحقيق الأهداف المعلنة لاستقطابها، ما لم يتم ذلك ضمن شروط وضوابط معينة لم تتجح الجهات الحكومية السورية المعنية بتوفيرها من خلال الفترة الماضية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر والخلفية النظرية والعلمية له، ودراسة أوجه الإخفاق في تبني السياسات الاقتصادية والمالية الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإلقاء الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، واقتراح السبل الناجعة والضرورية ليقوم الاستثمار الأجنبي المباشر في تأدية دور فاعل في عملية التنمية.

فرضيات البحث: تقوم فرضية البحث انطلاقاً من عنصرين:

- 1- لا يؤدي تخفيض الإنفاق العام وانسحاب الحكومة من الشأن الاقتصادي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملاً مساعداً في حل المعضلة التمويلية في سورية.

منهجية البحث: استخدمت الباحثة **المنهج الوصفي التحليلي**، في استقراء وتحليل الدراسات والإحصاءات المتوفرة، و**الاقتصاد القياسي** في تحديد نموذج يبين العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدل نمو الاستثمار المباشر.

الدراسات السابقة:

1- محمد خليل خليل، **الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية**، المجلة العلمية التجارية، جامعة الأزهر، العدد 1، 1995، ص 44-66.

حدد فيها الباحث دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية تحقيق الأرباح في حال تلبية متطلبات الاستثمار الأجنبي، وهي تهيئة المناخ المناسب للاستثمار من حيث توافر عناصر الإنتاج (المواد الخام، قوة العمل، البنية التحتية..) والتي ستعكس إيجاباً على تنمية الدولة التي يتدفق إليها رأس المال الأجنبي، وبينت الدراسة أنه يوجد العديد من الدول التي أمنت الدوافع اللازمة للاستثمار لكن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر كان سلبياً، وربط ذلك بطبيعة حكومات الدول المضيفة.

2- Katrakilidis C.P., **Macroeconomic Environment and foreign Direct Investment : an Impirical Approach**, RISEC, (44), PP (375-389).

طبقت الدراسة العلاقة بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية، من خلال دراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات التالية: التضخم، التغير في الناتج المحلي الحقيقي، التغير في سعر الصرف، وذلك باستخدام اختبارات التكامل المشترك واختبارات الاستقرار، وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات التضخم ونمو الناتج المحلي والأجور تشكل دوراً هاماً في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي في مجموعة الدول الأقل تقدماً، أما في مجموعة الدول المتقدمة، توجد نتائج مغايرة، ويؤثر سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي.

بالإضافة إلى العديد من الدراسات العلمية التي نُشرت سواء منها الصادر عن المنظمات الدولية والمؤسسات المالية، وبعض البحوث الاقتصادية لبعض الباحثين الاقتصاديين العرب مثل الدكتور رمزي زكي، والدكتور محمود عبد الفضيل، إضافة لدراسات أخرى

لباحثين عرب وأجانب؛ ولا يزال البحث قابلاً للتطوير وللإضافات العلمية في ضوء التطورات الاقتصادية والمالية العالمية الحالية والمستقبلية.

المطلب الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر «قيام شركة أو منشأة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات»⁽⁵⁾، وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁶⁾ بأنها الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما، يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وأوضح صندوق النقد الدولي أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو أن يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع⁽⁷⁾؛ ويعرّف دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه «ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر" وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر")، وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة»⁽⁸⁾، بينما تعرّفه الأونكتاد بأنه «الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير التي ينتميان إلى جنسيته، وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع، أما الشركة المستثمرة تسمى بالشركة الأم».

ومنه نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو علاقة استثمارية بين المستثمر الأجنبي المقيم خارج الدولة المضيفة، سواء كان فرداً أو مؤسسة، والمستثمر المحلي داخل الدولة المضيفة، سواء كان فرداً أو مؤسسة، وتكون صيغة العلاقة الاستثمارية علاقة مسيطر (المستثمر الأجنبي) - تابع (المستثمر المحلي).

ومن أهم المؤشرات التي تفسر مدى قدرة اقتصاد الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- مؤشري الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (FDI Performance

Index and FDI Potential Index) حسب الأمم المتحدة⁽⁹⁾:

- المؤشر الأول (مؤشر الأداء): يشير إلى مدى نجاح اقتصاد الدولة المضيفة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال قياس حصة الدولة المضيفة من الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً إلى حصتها من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

- المؤشر الثاني (مؤشر إمكانات جذب الاستثمار): ويقاس إمكانات اقتصاد الدولة المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية، بالاستناد إلى 13 مكوناً لقياس إمكاناتها، ومن أهمها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات إلى الناتج، ونسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتصنيف السبائي للبلد، ونسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، وحصة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد قسمت الأونكتاد الدول وفقاً لتقاطع مؤشري الأداء والإمكانات، كالآتي:

- مجموعة الدول السباقة: الدول ذات مؤشر أداء مرتفع مقابل مؤشر إمكانات مرتفع أيضاً.
- مجموعة الدول دون الإمكانات: الدول ذات مؤشر أداء منخفض مقابل مؤشر إمكانات مرتفع.
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانات: الدول ذات مؤشر أداء مرتفع مقابل مؤشر إمكانات منخفض.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض: الدول ذات مؤشر أداء منخفض مقابل مؤشر إمكانات منخفض أيضاً.

2- المؤشر المركب للمخاطر القطرية (Regional Risk Index): يصدر هذا التقرير

شهرياً عن مجموعة (Political Risk Service) لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة⁽¹⁰⁾، ويستند نظام تقييم المخاطر على إعطاء قيم عددية تسمى نقاط مخاطر لعدد من مكونات المخاطر القطرية التي صُنِّفت في ثلاث مؤشرات فرعية (مؤشر تقييم المخاطر السياسية، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية،

ومؤشر تقييم المخاطر المالية)، وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر.

الجدول رقم (1) - تصنيف الدول إلى مجموعات حسب درجة المخاطر

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر منخفضة جداً	100-80
درجة مخاطر منخفضة	79.9-70
درجة مخاطر معتدلة	69.9-60
درجة مخاطر مرتفعة	59.9-50
درجة مخاطر مرتفعة جداً	49.9-0

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 156.

3- المؤشر الثلاثي لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة (Wealth of Nations for Emerging Economies): يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية مرتين في السنة بهدف قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة، وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة؛ ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً، وهي:

- **مؤشر البيئة الاقتصادية:** يتكون من 21 مكوناً يغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- **مؤشر البنية التحتية المعلوماتية:** يتكون من 21 مكوناً يغطي مؤشرات نوعية التعليم، والبنية التحتية المعلوماتية، ومؤشرات انتشار المعلوماتية.
- **مؤشر البيئة الاجتماعية:** يتكون من 21 مكوناً يغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، ومؤشرات الصحة، ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محدود وحديث العهد نسبياً في سورية، حيث اقتصر اهتماماته على قطاع النفط منذ أواخر السبعينات (الشكل الأول من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر)، ورغم أن قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته في المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007، منح رأس المال الأجنبي التسهيلات والإعفاءات الكبيرة، إلا أن ذلك لم يستطع استقطاب سوى قدر ضئيل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي لم ترق إلى المستوى المأمول.

أولاً- تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية (2000-2010):

تشير بيانات تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011⁽¹¹⁾، أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية خلال الفترة 1990-2010 بلغ 8601 مليون دولار أميركي، كما موضح في الملحق رقم (2)، ونلاحظ على الرغم من إصدار قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 إلا أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لم ترتفع بشكل ملحوظ حتى عام 2000، إذ تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالي النفط والغاز، بدأت بعد ذلك بالارتفاع، وزادت بشكل ملحوظ عامي 2004-2005، ويعود ذلك نتيجة السماح بإقامة المصارف الخاصة، كما كان لطرح بعض المناطق للاستثمار في صناعة الاسمنت الدور في زيادة مساهمة رأس المال الأجنبي في القطاع الصناعي⁽¹²⁾، ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته عام 2008 إذ بلغ 1467 مليون دولار أميركي، وانخفضت إلى 1381 مليون دولار أميركي عام 2010، ويعزى التراجع بصفة أساسية إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما ترتب عليها من انكماش حاد في الائتمان المصرفي.

وفي عام 2008 صدر تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية بالتعاون بين هيئة الاستثمار السورية ومشروع تحسين البيئة الاستثمارية (UNDP) والمكتب المركزي للإحصاء، ووصل إلى النتائج التالية⁽¹³⁾:

• **توزع المشروعات حسب المحافظات:** تركزت معظم المشروعات في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق بنسبة 65.5% من إجمالي عدد المشاريع، موزعة على الترتيب 33.7%، 18.5%، 16.3%.

• **توزع المشروعات حسب النشاط الاقتصادي:** حاز نشاط الصناعات التحويلية على الحصة الأعلى بنسبة 41% من إجمالي عدد المشاريع، تلاه قطاع التجارة 15.7%،

وقطاع المال والتأمين والعقارات 15.2%، في حين لم يتجاوز عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي نسبة 3%، أما في مجال الصناعات الاستخراجية والتعدين فقد بلغت 9.6%.

● **حجم المنشآت:** بلغ عدد المنشآت حتى نهاية عام 2009 حوالي 178 منشأة موزعة على جميع القطاعات (عدا المشاريع العقارية السكنية)، بلغت قيمتها الاستثمارية حوالي 92 مليار ل. س، يعمل فيها 13194 عاملاً سورياً، وتسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.27%.

● **حجم المشروعات حسب عدد العمال:** كانت أعلى نسبة للمشاريع من فئة العمال (1-50 عامل)، حيث شكلت 54.5% من إجمالي عدد المشروعات، وأن 59% منها تتركز بأنشطة خدمية، مثل الوساطة المالية والفنادق والمطاعم والتأمين.

● **توزع المشروعات حسب جنسية المستثمر:** حاز المستثمرون السوريون على نسبة 32.8%⁽¹⁴⁾ من إجمالي المشروعات، ثم الأردنيون 8.8%، ثم العراقيون 7.6%، ثم السعوديون بنسبة 7.1%.

● **بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التكوين الرأسمالي 8.8% عام 2010، وكانت أعلى قيمة لها 16.7% عام 2008⁽¹⁵⁾، وهذا يشير إلى أن تمويل الاستثمار في سورية يعتمد على الموارد والمدخرات المحلية، وقد استحوذ قطاع الاتصالات أعلى نسبة 4.1%، تلتها الكابلات بنسبة 2.02%⁽¹⁶⁾.**

مما سبق، نجد تواضع حجم الاستثمار الأجنبي في سورية، بالتالي ضعف آثاره الاقتصادية والاجتماعية والفنية، واعتماد الاستثمار الأجنبي بشكل أساسي على أموال السوريين الموجودة في الخارج (وبالتالي لا يمكن اعتبارها من ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتوجه هذه الاستثمارات إلى قطاعات غير إستراتيجية تتسم بالمضاربة والريعية وغير محابية للعمالة، فضلاً عن تركيز هذه الاستثمارات في المحافظات الرئيسية وهذا ما سبب ويسبب زيادة انتشار العشوائيات حول أطراف هذه المدن وأعباء إضافية في توفير الخدمات العامة.

ثانياً - وضع سورية في بعض مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

تشير الإحصاءات الموضحة في الملحق رقم (3)، أن تصنيف سورية خلال الفترة 1990-2005 يندرج ضمن "مجموعة الدول الأعلى من الإمكانيات"، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمكنت سورية من جذبها تفوق الإمكانيات والبيئة الجاذبة للاستثمار، ويعود ذلك كما ترى الباحثة إلى عودة بعض الأموال السورية التي كانت موجودة في الخارج على شكل استثمار أجنبي مباشر، لكن بين عامي 2007-2009 تحولت سورية إلى "مجموعة الدول دون الإمكانيات" رغم العديد من الإصلاحات وإصدار القوانين وتحسن مكونات مؤشر الإمكانيات، إلا أنها لم تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية بالحجم والنوعية التي تلائم التنمية في سورية؛ «بعد أن كان الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005، أصبح يساوي 3.16% عام 2008، وتوجه معظمه للسياحة والنفط والمصارف»⁽¹⁷⁾.

2- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

تصنّف سورية في تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للأعوام من 2005-2010 ضمن الدول ذات درجة المخاطر المعتدلة، 67.8% عام 2005 لينخفض إلى 67.6% في 2010، وبالرغم من عدم تحسن المؤشر، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ازداد خلال تلك الفترة - وإن كان بنسبة طفيفة - ووفقاً للخطة الخمسية العاشرة فقد خُطّط للاستثمار تراكمي قدره 1708.5 مليار ل. س في أعوام الخطة الخمسية منها 1459.1 مليار ل. س استثمار محلي و179.5 مليار ل. س استثمار أجنبي مباشر. ويبين الملحق رقم (1)، أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية لم يتجاوز 5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية، علماً أنه لم يتجاوز 2.1% خلال 2005-2010، كما أنه في المرحلة التي بدأ فيها إصدار تشريعات تشجيع الاستثمار والتي تمتد من 1990-2000، كان متوسط معدل النمو 58%، إلا أنه تراجع في الفترة التي تمتد من 2000-2010، ووصل متوسط معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 41%؛ وهذا ما يدل على أن قرار دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يرتبط فقط بالبيئة التشريعية النازمة للاستثمار في الدول المضيفة، وإنما لعوامل عديدة أخرى، أهمها الفساد والبيروقراطية والبنية التحتية... إلخ، فضلاً عن القرارات السياسية التي

تتخذها الدول الأم؛ وبحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2010، تقع سورية ضمن فئة الدول ذات المخاطر المعتدلة، لكن العقوبات الاقتصادية الأخيرة المتخذة من جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، من شأنها أن تغير موقع سورية في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وهذا ما شهدناه جلياً عندما توقفت الشركات العقارية الخليجية والسياحية والشركات النفطية الأجنبية وسحب كل خبراءها من سورية بناء على العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الدولة الأم.

المطلب الثالث: التحليل الكمي للاستثمارات الأجنبية في سورية

النموذج ووصف المتغيرات:

تم بناء نموذج قياسي لمعرفة أهمية الإنفاق الحكومي في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2010، وتم اعتماد البيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، والمجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية. ولاختبار مدى تأثير المؤشرات الاقتصادية الكلية في زيادة معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة (2000-2010)، استخدمنا معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ومعدل نمو الإنفاق الحكومي (G)، وإجمالي التكوين الرأسمالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (I/Y)، ومعدل نمو قوة العمل (L)، وسعر الصرف (Exc)، وسعر الفائدة (InR).

معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): حصلنا على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزان المدفوعات السوري الصادر عن مصرف سورية المركزي من ضمن النشرات الربعية لأعوام مختلفة، واحتسب معدل النمو من قبل الباحثة، ويمثل معدل نمو الاستثمار الأجنبي المتغير التابع في هذه الدراسة.

معدل نمو الإنفاق الحكومي (G): يمثل الإنفاق الحكومي مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي، وعلى اعتبار أن البيئة الاستثمارية الأنسب لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تفترض انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي، درسنا هذا المؤشر ليوضح مدى تأثيره في زيادة أو تخفيض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

حصلنا على أرقام (G) من الحسابات القومية الصادرة في النشرات الربعية عن مصرف سورية المركزي لأعوام مختلفة، واحتسب معدل النمو من قبل الباحثة.

إجمالي التكوين الرأسمالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (I/Y): يمثل التكوين الرأسمالي مجموع الاستثمار الخاص والعام، وتم الحصول عليه من الحسابات القومية الصادرة في النشرات الربعية عن مصرف سورية المركزي، ويحتسب من خلال قسمة إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، على اعتبار أن الاستثمار هو جزء أساسي من حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

سعر الصرف (Exc): يعكس سعر الصرف مدى الاستقرار في قيمة عملة الدولة، ويعتبر مؤشر هام في دراسة حركة الاستثمار الأجنبي، وحصلنا على بيانات (Exc) من النشرات الربعية لأعوام مختلفة والصادرة عن مصرف سورية المركزي.

سعر الفائدة (InR): يمثل سعر أحد أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار، ويعبر عن تكلفة الاستثمار، لذا يعد عامل رئيس في تشجيع أو تثبيط الاستثمار أو تأمين المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار، وتم الحصول على (InR) من النشرات الربعية لأعوام مختلفة والصادرة عن مصرف سورية المركزي.

معدل نمو قوة العمل (L): يعكس معدل نمو قوة العمل قدرة اقتصاد الدولة على خلق فرص العمل وبالتالي يعكس حجم وفعالية النشاط الاقتصادي، وحصلنا على بيانات قوة العمل من مسوحات قوة العمل المختلفة التي يقوم بها المكتب المركزي للإحصاء في سورية، وتمت حساب معدل النمو من قبل الباحثة.

الجدول أدناه يبين الملخص الإحصائي للمتغيرات المذكورة أعلاه خلال الفترة المدروسة (2000-2010):

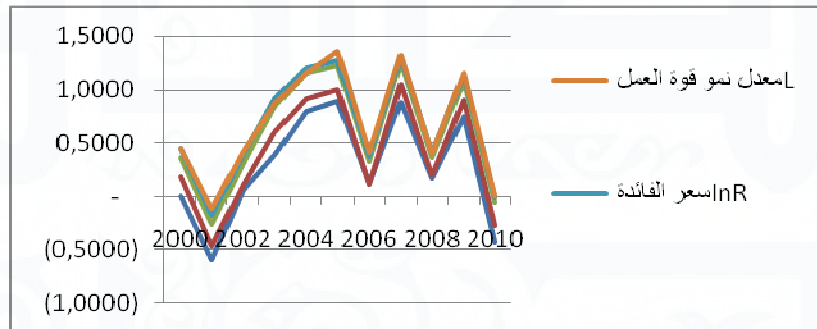
الجدول رقم (2) - الإحصاء الوصفي للمتغيرات عن الفترة 2000-2010

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
FDI	0.2809	0.5158	-0.5895	0.8921
G	0.1150	0.0732	-0.0178	0.2169
I/Y	0.2049	0.0241	0.1670	0.2383
Exc	49.7214	2.7085	46.3000	53.3600
InR	0.0589	0.0151	0.0435	0.0800
L	0.0121	0.0415	-0.0516	0.0816

المصدر: بناء على التحليل الإحصائي الوصفي باستخدام برنامج إكسل.

الجدول أعلاه يبين بوضوح، مستوى مقبول من الاختلاف لكل المتغيرات، والشكل (1) يبين مدى انسجام وتطابق سلوك واتجاه كل المتغيرات مع بعضها البعض خلال الفترة المبحوثة (2010-2000).

الشكل رقم (1) - سلوك المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2000



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات.

الأساليب المستخدمة لتحليل النموذج والنتائج القياسية:

استخدمت الصيغة الرياضية الخطية لتقدير النموذج للظاهرة المدروسة خلال الفترة 2010-2000، وفق المعادلة التالية:

$$FDI_t = B_0 + B_1 (G_t) + B_2 (I/Y_t) + B_3 (Exc_t) + B_4 (lnR_t) + B_5 (L_t) + U_t$$

- U_t : يمثل حد الخطأ ليحل مكان باقي المتغيرات التي تؤثر على النموذج ولم تدرج لأسباب معينة.

- $(B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5)$: تمثل معاملات النموذج.

- t : يعبر عن عدد المشاهدات

بعد إدخال البيانات السابقة في برنامج إكسل لغرض تقدير النموذج من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS)، كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3): نتائج التقدير للنموذج الخطي للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة (2000-2010)

SUMMARY OUTPUT

Regression Statistics	
Multiple R	0.948609171
R Square	0.89985936
Adjusted R Square	0.799718719
Standard Error	0.230838517
Observations	11

	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value
Intercept	-12.02428456	2.339381375	-5.139941991	0.003645512
L	-5.070189819	1.971257685	-2.572058366	0.049910498
G	6.576675145	1.481466329	4.439301127	0.006769262
I/Y	-42.23593412	8.994325519	-4.695842287	0.005357
Exc	0.451222926	0.081840871	5.513417928	0.002686194
lnR	-36.89254242	6.242541473	-5.909859402	0.001975323

المصدر: بناء على التحليل الإحصائي الوصفي باستخدام برنامج إكسل.
ووفقاً للنتائج أعلاه، يمكن اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية من خلال مقارنة إشارة هذه المقدرات مع التوقعات المسبقة:

- معدل نمو الإنفاق الحكومي (G): تدل الإشارة الموجبة بالنسبة لمعامل هذا المتغير (B1)، على أن العلاقة بين (FDI) و (G) علاقة طردية، أي أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي، وهذا يتناقض مع دعاة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذين ينادون بانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي لتحفيز الاستثمار.
- نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (I/Y): تدل الإشارة السالبة إلى وجود علاقة سلبية بين (FDI) وإجمالي الاستثمارات في سورية.
- سعر الصرف (Exc): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد (B3) على العلاقة الطردية بين (FDI) وسعر الصرف وهذا يوافق النظرية الاقتصادية حيث إذا

زاد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، سيزداد الاستثمار الأجنبي المباشر بـ (0.45).

- معدل الفائدة (InR): تدل الإشارة السالبة لـ (B_4) على أن العلاقة بين (FDI) و (InR) علاقة عكسية، بمعنى إذا انخفض معدل الفائدة سيزداد (FDI).

- معدل نمو قوة العمل (L): تدل الإشارة السالبة على العلاقة السلبية بين (FDI) ومعدل نمو قوة العمل، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن الاستثمار الأجنبي يتجه إلى الدول ذات العمالة الماهرة، بينما في سورية تزداد قوة العمل كمياً والتي لا يمكن أن يعول عليها الاستثمار الأجنبي.

أما من الناحية الإحصائية بينت نتائج التقدير أنه يوجد علاقة معنوية إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

- نلاحظ أن قيمة t المحتسبة عند كل المتغيرات التفسيرية أكبر من 2 ($|t| > 2$)، ومنه قيمة (P-Value) من أجل كل معلمات النموذج ($B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5$) أصغر من 0.05، أي أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

- لا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة، وهذا ما يبينه الجدول رقم (4) أدناه، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة للنموذج (المتغيرات المستقلة) ذات معنوية وخاصة أن معامل التحديد مرتفع.

الجدول رقم (4) - علاقة الارتباط بين متغيرات النموذج

	FDI	G	I/Y	Exc	InR	L
FDI	1					
G	0.068681543	1				
I/Y	0.274090058	0.113654243	1			
Exc	0.347995431	-0.223507967	0.0838744891	1		
InR	-0.468068805	0.19111219	-0.109049687	0.092261615	1	
L	-0.110815799	-0.23686394	-0.088702899	0.141360776	-0.00725904	1

المصدر: بناء على التحليل الإحصائي الوصفي باستخدام برنامج إكسل.

بلغت قيمة معامل التحديد بحدود (89.986)، وهي قيمة جيدة جداً، وتشير إلى قدرة النموذج في تفسير التغيرات في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية الناجم عن

المتغيرات المستقلة والمفسرة للنموذج (معدل نمو الإنفاق الحكومي، نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل الفائدة، معدل نمو قوة العمل). كما توضح النتائج أن قيمة اختبار F معنوية عند مستوى الدلالة 5%، وتشير معنوية اختبار F إلى وجود علاقة حقيقية في الأجل القصير تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع.

نجد أن النموذج أعطى نتائج منطقية من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية.

الاستنتاجات والمقترحات:

تناولنا في هذه الدراسة بناء نموذج قياسي يحدد أثر بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية على (FDI) في سورية خلال الفترة 2000-2010، وتبين من هذه البيانات، ما يلي:

1- أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن كل زيادة بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي ستة أضعاف، وهو يناقض الفرضية الأولى التي تفترض أن تخفيض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- على الرغم من تعديل العديد من القوانين والتشريعات، ومنح المزايا والتسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن حجم هذه الاستثمارات مازال دون المتوقع، ولم يتمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من مشكلة التمويل في سورية رغم كافة سياسات التحفيز والمزايا والتسهيلات الممنوحة له، وبذلك لم تتحقق الفرضية الثانية التي تنص على أن سياسات التحفيز تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تأمين اللازم لعملية التنمية.

3- إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توجه إلى سورية يجعلنا لا نعول كثيراً على إمكانية إسهامه في عملية التنمية، وإذ نلاحظ تراجع حجم الأموال الواردة إلى سورية بعد الأزمة المالية العالمية (عام 2008)، وانسحاب الشركات الأجنبية (النفطية والسياحية والعقارية) من السوق السورية بعد فرض العقوبات الاقتصادية على سورية، فإننا نزداد يقيناً بأهمية الاعتماد على رأس المال الداخلي والمدخرات الوطنية في تمويل مشروعات التنمية.

4- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يُرتب أعباء مستقبلية على ميزان المدفوعات، فالمستثمر يقوم بتحويل أرباحه دورياً إلى الخارج، مما يشكل ضغطاً على ميزان المدفوعات، خاصة عندما يسحب جزء أو عندما يتم تصفية الاستثمار بكامله خلال

فترة قصيرة تبعاً لقرار المجموعات الاستثمارية أو الشركات عابرة القارات التي تدير هذه الاستثمارات، أو تبعاً لقرار سياسي يصدر عن الدولة المصدرة لرأس المال؛ مما يستدعي التدقيق في طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الاقتصادية التي يتوجه إليها من حيث أهميتها وضرورتها للاقتصاد الوطني، ومدى انعكاس ذلك على مختلف المؤشرات الاقتصادية، وخاصة إثر انسحابه على الاقتصاد الوطني في المستقبل.

5- معدل نمو الإنفاق الحكومي، نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل الفائدة، معدل نمو قوة العمل لها دور رئيس في معدلات النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوصي الدراسة، أنه من أجل تحقيق الفائدة المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، ينبغي تحقيق مجموعة من الشروط والظروف، ولعل أهمها:

1- عدم التعويل على الاستثمار الأجنبي المباشر في المساعدة على دعم عملية التنمية دون أن يكون للبلد المضيف السلطة المطلقة في توجيه هذه الاستثمارات.

2- ألا يقترن الاستثمار الأجنبي المباشر بأية شروط سياسية، سواء من خلاله التوجه للاستثمار في البلد المعني، أو في المشاريع التي يقيمها، وأن يكون مرتبطاً بنقل التكنولوجيا وتوطينها، وتدريب العاملين ورفع مستوى مهاراتهم.

3- أن يتم التأكد من العائد التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر، مما ينبغي ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بأولويات التنمية، وأن يشكل إضافة محسوسة للطاقة الإنتاجية والقيمة المضافة في الاقتصاد، وأن تُسهم المشاريع بإنشاء علاقات ترابط أمامية وخلفية بين فروع النشاط الاقتصادي المحلي، يولد المزيد من الوظائف ويساعد على حل مشكلة البطالة.

4- لا يجب أن يكون التشجيع فقط بمنح إعفاءات ومزايا ضريبية، بل يجب أن يؤدي التشجيع إلى خلق منافع مشجعة للاستثمار ولكن أن يتم توجيهه إلى أفضى استثمارية تنموية يحتاجها الاقتصاد الوطني تقع على رأس أولوياته.

مراجع البحث:

أولاً- باللغة العربية

1. تيسير الرداوي، إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري... وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من الفترة 1/5 ولغاية 2010/5/18.
2. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد، السنة الثالثة، 2004.
3. حسين عبد المطلب الأسرج، نحو مناخ ملائم لتطوير والاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري، سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التجارة والصناعة المصرية، 2006.
4. حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، الكويت، رقم 83، 2005.
5. رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993.
6. محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، تموز 2011.
7. مصطفى بابكير، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء بمصر، 2004.
8. مصطفى عبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، دمشق، من الفترة 2010/5/18 لغاية 2010/1/5.
9. نبيل مرزوق، الإنفاق الاستثماري العام والنمو الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرون حول التحولات في السياسات الاقتصادية الكلية، دمشق، من الفترة 2006/11/14 لغاية 2007/2/20.
10. تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011- الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.
11. تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لعام 2008، تنفيذ 2009، هيئة الاستثمار السورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المركزي للإحصاء، دمشق، آذار 2010.
12. تقرير الاستثمار الرابع في سورية 2009، هيئة الاستثمار السورية.

13. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، وأعداد مختلفة.
14. نشرة ضمان الاستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2011، وأعداد مختلفة.

ثانياً- باللغة الإنجليزية

1. Turhan Kaymak, Business-Level Strategies And Performance In A Global Industry, A Dissertation in B.A, Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of DOCTOR OF PHILOSOPH, Texas Tech University, 1998.
2. World Investment Report 2011, Non-Equity Modes Of International Production And Development, UNCTAD, New York and Geneva, 2011.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1)

الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبته من التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 1990-2010

السنة	الوحدة	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	مليون دولار أمريكي	40	70	270	583	659	1242	1467	1434	1381
نسبة من التكوين الرأسمالي الثابت	نسبة مئوية %	2.2	1.9	8.0	8.9	10.6	11.5	16.7	11.1	8.8

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2011، الأمم المتحدة، الجدول رقم 1، والجدول رقم 5

الملحق رقم (2)

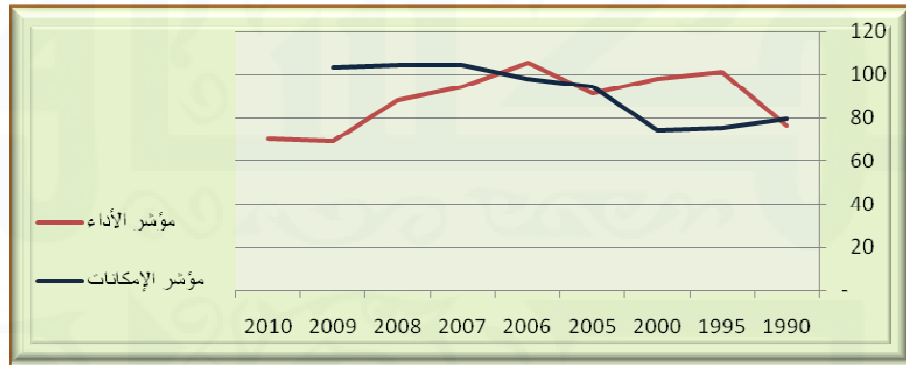
تدفقات FDI الواردة إلى سورية خلال الفترة 1990-2010



المصدر: تم رسم المخطط البياني من قبل الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي 2011، الأمم المتحدة، معطيات الملحق رقم 1.

الملحق رقم (3)

مؤشري الأداء والإمكانات في سورية خلال الفترة 1990-2010



المصدر: تم رسم المخطط البياني من قبل الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي 2011، الأمم المتحدة

(1) - شُكلت اللجنة تحت اسم اللجنة الدولية للتنمية، ضمت العديد من الخبراء والاقتصاديين الغربيين، وقدمت تقريرها أواخر ستينات القرن الماضي، رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993، ص 188 وما بعد.

(2) - الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011 - الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص 149.

(3) - تقرير تتبع أداء الخطة الخمسية العاشرة، رئاسة مجلس الوزراء، ص 9.

(4) - تيسير الرداوي، إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر، ورقة مقدمة إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري... وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، من الفترة 1/5 ولغاية 2010/5/18، ص 11.

(5) - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد، السنة الثالثة، 2004، ص 3.

(6) - أصدر صندوق النقد الدولي الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي عام 2009، وورد فيه المفهوم الدولي للاستثمار في الصفحة 100 مطابقاً لذلك، وبذلك تم تطبيق مفاهيم ومنهجية الطبعة الجديدة على كافة دول العالم.

- (7) - حسين عبد المطلب الأسرج، نحو مناخ ملائم لتطوير والاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري، سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التجارة والصناعة المصرية، 2006، ص 2.
- (8) - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009، ص 53.
- (9) - أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لاستشفاف مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل، وتم تطوير هذا المؤشر في التقارير المتتالية.
- (10) - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سابق، ص 164.
- (11) - World Investment Report 2011- Non-Equity Modes of International Production and Development, UNCTAD, New York and Geneva, 2011, Table 1 online www.unctad.org/wir.
- (12) - نبيل مرزوق، الإنفاق الاستثماري العام والنمو الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، بعنوان " التحولات في السياسات الاقتصادية الكلية" من الفترة 2006/11/14 لغاية 2007/2/20، المركز الثقافي العربي بالمزة، دمشق، ص 11.
- (13) - تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لعام 2008 تنفيذ 2009، هيئة الاستثمار السورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المركزي للإحصاء، دمشق، آذار 2010، ص 4-5.
- (14) - علماً أنه يبدو أن التقرير المشار إليه قد اعتبر مساهمة المستثمرين السوريين المغتربين بمثابة استثمار أجنبي مباشر، ويرأي الباحث يعتبر ذلك بعيداً عن الدقة العلمية.
- (15) - World Investment Report 2011, Ibid, Table 5.
- (16) - مصطفى عبد الله الكفري، مرجع سابق، ص 18.
- (17) - تيسير الرداوي، مرجع سابق، ص 11.